جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة	
عنوان المداخلة	دور السياسة الاقتصادية الكلية في تحديد معالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الإسم واللقب	جاب الله مصطفى
المؤهل العلمي	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر "أ"
التخصص	/
المؤسسة	جامعة المسيلة
ملاحظات	/

عنوان المداخلة: دور السياسة الاقتصادية الكلية في تحديد معالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملخص :

تهتم هذه الورقة البحثية بإبراز دور السياسة الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر وتأثيرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أولته السلطات الحاكمة عناية كبيرة من خلال عديد الاجراءات والتدابير المتخذة في هذا الباب أملا في أن يدعم الحركية الاقتصادية وأن يساهم في تحقيق متطلبات المرحلة القادمة، وإخراج الاقتصاد الجزائري من تبعيته لقطاع المحروقات من خلال خلق نسيج مؤسساتي يساهم في تلبية المتطلبات الداخلية ويساعد على جلب العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياسة الاقتصادية الكلية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

Résumé:

Cette article vise à présenter l'importance du rôle des politiques macro-économiques appliquer en Algérie et leur impactes sur le secteur des pme pmi, qui constitue une priorité pour le gouvernement à travers la mobilisation des moyen et ressources important pour assure le développement de ce secteur afin de crée un dynamisme économique qui pourrai sortir l'Algérie de la dépendance des recettes pétrolière et crée marché inter entreprise qui pourrez satisfaire la demande intérieur et contribuer a développer les ressources en devises.

Mots clés : PME PMI, politique macro-économiques, politique financière, politique monétaire.

تمهيد :

تستدعي التحولات العميقة في التوازنات الاقتصادية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية من الدول القيام بإصلاحات جذرية لاقتصاداتها قصد تحقيق نهضة اقتصادية تنعكس على مواطنيها فتتحسن أوضاعهم، أيضا يصبح البلد له وزنه على المستوى الإقليمي والعالمي بما يتماشى والظروف الراهنة للاقتصاد العالمي، وحتى الدول المتقدمة لم تستثن من هذه الإصلاحات ولقد شملت هذه الأخيرة جل الأوضاع الاقتصادية سواء كانت على صعيد الاقتصاد الجزئي أو على المستوى الكلي وما قطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة إلا جزء من هذه الإصلاحات، هذا القطاع الذي يمثل فعلا ركنا أساسيا من أركان النهضة الاقتصادية؛ بل أن هناك من يعتبره أحد معايير التطور الاقتصادي.[1]

والجزائر على غرار الكثير من بلدان العالم التي باشرت إصلاحات اقتصادية فأولته عناية كبيرة لتطويره من خلال سياستها الاقتصادية القائمة على فكرة الإنعاش الاقتصادي من خلال دعم وتدخل الدولة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية للدولة.

والسؤال المتبادر للذهن : ماهو جوهر العلاقة بين قطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة والسياسة الاقتصادية للجزائر ؟

المبحث 1: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق للمطالب الموالية:

المطلب 1: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن إعطاء تعريفات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة أوجه أومايسمى بـ : "la typologie"إذ أن هذه التعاريف يمكن إطلاقها لمتغير واحد من عدة زوايا وم ص م كمتغير متعدد المفاهيم هو كذلك.

الفرع 1:المعايير الكمية[2]

فكرة الكمية بالمفهوم الاقتصادي تؤدي معنيين وهما : الحجم والقيمة النقدية أو رأس المال.

1. **من حيث الحجم** : ونعني بها العمالة الموظفة ففي الجزائر مثلا نقول عن مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كان عدد موظفيها محصورا بين 1 و250 عاملا ويختلف هذا المعيار حسب تعريف البلد الذي تنشط فيه المؤسسة .
2. **من حيث القيمة** : وهي الدلالة على رأس المال الخاص بتلك المؤسسة فرأسمال م ص م في الجزائر لايتجاوز ملياري دينار جزائري وهو الشيء نفسه الملاحظ من خلال تعدد المفاهيم بين الدول حول معيار رأس المال.

الفرع 2: المعايير الكيفية

حسب تعريف E.staly أنه يمكن اعتبار مؤسسة أنها ص وم وإذا توفرت فيها خاصيتان من الخصائص الأربع التالية :

- استقلالية الإدارة ، فعادة ما يكون المسير هو صاحب المؤسسة.
- تعود ملكيتها ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد.
- تمارس نشاطا محليا ؛بمعنى أن أصحابها يقطنون في منطقة واحدة.
- تعتبر هذه المؤسسة ص م إذا ما قورن نشاطها بأخرى كبيرة الحجم وتمارس النشاط نفسه.

وفي الجزائر تم اعتماد آخر قانون توجيهي صادر في 12 ديسمبر 2001 تبنى ميثاق بولوني la charte de Boulogne الذي يكرس تعريف الإتحاد الأوروبي سنة 1996 ومن بين ملامح هذا التعريف نذكر مايلي :

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 عاملا لايتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار وهناك تعريف أكثر تفصيلا يمكن ذكره في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري[3]

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 الى 9 أشخاص	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 9 الى 49 شخصا	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250 شخصا	من200 مليون دج إلى 2 مليار دج	مابين 100و500 مليون دج

المطلب 2: خصائص م ص م وتصنيفاتها:

يتم تفصيل هذا المطلب إلى:

الفرع 1: خصائص م ص م:

لهذا النوع من المؤسسات الكثير من الخصائص التي تميزها عن باقي الوحدات الإنتاجية نذكر منها :

1. **ملكية رأس المال** : وتتصف هذه الملكية بالمحلية بمعنى أن أصحاب هذه المؤسسات يشتركون في الإقامة الواحدة.
2. **الاعتماد على الموارد الداخلية أولا:** نجد في هذا النوع من المؤسسات يتم الاعتماد أولا على الموارد الذاتية ثم يتم اللجوء إلى بعض الموارد الخارجية وأولها التمويل البنكي.
3. **توفير الطلب:**[4] تقوم هذه المؤسسات بالوصول المباشر إلى الفئات الدنيا من المستهلكين وتلبي طلباتهم فهي أساسا لاتعتمد على المنتجات الإستراتيجية وإنما تستهدف الأسواق الصغيرة .

الفرع 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم ذلك وفقا لمايلي:[5]

1. **على أساس طبيعتها :**

فنجد فيها مستويات خاصة بالمشاريع وأهدافها المسطرة وهي:

- المشاريع الموجهة للمعيشة (نشاط حرفي) .
- المشروعات المصغرة.
- المشروعات الصغيرة.
- المشروعات المتوسطة

2. **على أساس المنتج** : وفيها:

- إنتاج السلع الاستهلاكية .
- إنتاج السلع الوسيطة.
- إنتاج السلع التجهيزية.

3. **على أساس التصنيع:** ونجد فيها:

- المؤسسة المصنعة.
- المؤسسة غير المصنعة

ولتحقيق طفرة نوعية في اقتصادها باشرت الجزائر عقب أزمة نهاية ثمانينيات القرن الماضي عدة إصلاحات قصد تحقيق مستويات مقبولة من التنمية، ومن بين القطاعات التي أولتها اهتماما كبيرا نجد قطاع م ص م.

المبحث 2: السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وأثرها على تنمية قطاع م ص م:

سنحاول التركيز على مدى مساهمة السياسة المالية والسياسة النقدية –باعتبارهما أهم السياسات الكلية– في تقديم الدعم لقطاع م ص م:

المطلب 1: السياسة المالية وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر السياسة المالية هي سياسة مهيمنة وتدخليه وبالرغم من محاولات التحول إلى اقتصاد السوق الحر تبقى الدولة ممتلئة بقطاعها الحكومي ذات اقتصاد تدخلي لعدة أسباب نذكر منها:

- الذهنية والخلفية التي تميز أغلب أصحاب القرار السياسي.
- تواضع دور القطاع الخاص كقطاع يمكنه منافسة القطاع الحكومي.
- اعتماد عملية التنمية الشاملة على قطاع النفط والذي هو قطاع محتكر من طرف الحكومة وهذا ما جعل الدولة تتدخل مباشرة في عملية تحديد التنمية.

وكل هذه العوامل وغيرها زادت من دور الدولة في الأخذ على عاتقها إدارة عجلة التنمية ولهذا فقد كرست سياستها المالية لخدمة هذه التنمية ، حيث رصدت مبالغ ضخمة لذلك وجهت للقطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع الصناعي والذي اعتبر القطاع القائد من خلال تبني استراتيجية الصناعات المصنعة ثم عمد إلى عمليات التطهير المالي والهيكلي بغية إصلاحه.

وبعد إقرار التوجه نحو اقتصاد السوق بقي القطاع في صلب اهتمام الحكومات المتعاقبة من خلال دعمه ودعم أسعار منتجاته ثم تحولت سياستها نحو الدعم المباشر للأسعار وقد مست أساسا المنتج الغذائي والجدول التالي يرصد لنا المبالغ المرصودة لهذا الغرض:

الجدول رقم:02 مبالغ إعانات دعم المنتجات الغذائية[6]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة بمليار دج	0.8	14.3	6.3	4.8	3.5	2.2	2.5	0.6

أما على صعيد استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكفلت بعض الصناديق الانفاقية بمتابعة الكثير من أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار ANDI و ANSEJ وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مثالا بارزا على السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الحكومة بهدف تنمية اجتماعية واقتصادية إلى جانب دعم النمو داخل قطاع حيوي من شأنه تقليص البطالة إلى حدود دنيا، والجدول التالي يوضح لنا حجم المبالغ المخصصة في إطار مشاريع ANSEJ الخاصة بالنفقات على م ص م.

الجدول رقم:03 مبالغ الإنفاق الخاص بمؤسسات مشاريع ANSEJ[7]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المبالغ المخصصة كإنفاق بمليار دج	5.5	16.6	13.8	43.2	76.5	43.3	56.9	43.3

وفي مايتعلق بالإيرادات فقد سعت الجزائر إلى تنويع الجباية العادية وإحلالها محل الجباية النفطية ولعل جباية الشركات هي أحد سبل هذه السياسة المراد انتهاجها، وقطاع م ص م كقطاع واعد يمكنه أن يفي بهذا الغرض ولهذا يمكن تطويره بشكل يمكنه من إحلال الجباية النفطية وتأدية دورا أساسيا في الإيرادات العامة للدولة وكذا التنمية الاقتصادية وهذا مايوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم:04 نسبة الضرائب على المداخيل والأرباح من الإيرادات العامة[8]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	%6.4	%12.6	%12.8	%11.8	%13.6	%13.8	%15.4	% 20.3

ولعل هذه المساهمة كانت نتيجة الإصلاح الضريبي الذي انتهج مطلع تسعينيات القرن الماضي وكانت من جملة مخرجاته استحداث الضريبة على أرباح الشركات IBS وعملية تخفيضاتها المتواصلة واستفادة الكثير من المؤسسات ص م العمومية والخاصة من الإعفاءات والتخفيضات لذا فإن النسبة انتقلت من 6.4 % سنة 2008 إلى حوالى 15% وهو مايعزز مكانة هذا القطاع في النسيج الوطني ويدعم جهود الحكومة لمواصلة الاهتمام به أكثر.

المطلب 2: السياسة النقدية وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار تجسيد وتعميم إجراءات السياسة الاقتصادية الكلية سعت الجزائر إلى تطبيق بعض الخطط الإنمائية المتعلقة ببرامج السياسة النقدية بعد أن استفادت من ارتفاع أسعار النفط مابين الفترتين 1999 و2014 وكذا انتهاج سياسة نقدية توسعية تمثلت في منح القروض والائتمان وتخفيض أسعار الفائدة ومن بين الانعكاسات التي طالت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يخص التوسع في الإقراض مايلي:

- إنشاء العديد من المؤسسات تحت إسم: المصغرة، الصغيرة والمتوسطة .
- تحديد أسعار فائدة دنيا تتماشى مع سياسة التوسع الاستثماري.
- منح تراخيص الاستيراد إلى الكثير من المؤسسات.
- استفادة الكثير من المؤسسات من الإعفاء من فوائد القروض لفترات متفاوتة.
- تنويع أشكال القروض الممنوحة للمؤسسات ص م بمختلف الفترات الزمنية.
- تقديم تسهيلات بنكية تقوم بها العديد من البنوك لفائدة المؤسسات.

الجدول رقم:05 نسبة القروض المقدمة إلى القطاعين العام والخاص[9]

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع العام	46	48.1	44.7	46.7	47.6	47.2	52	50.7
القطاع الخاص	54	51.9	55.3	53.2	52.4	52.8	48	49.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

يتضح أن التوجه لدعم القطاع الخاص واضح من خلال مايقدم إليه من قروض مقارنة مع القطاع العام، وهذا ماعزز مكانته في الاقتصاد الوطني ودعم إلى حد معين التوجه نحو اقتصاد السوق أين يكون القطاع الخاص هو أساس التنمية.

المبحث 3: محاولة تقييم وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2013

حتى نظهر بعض النتائج المحققة في قطاع م ص م نعرض العناصر التالية:

المطلب 1: تأسيس وتطور م ص م حتى سنة2013

تطور هذا القطاع كثيرا مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة غير أنه غير كاف ليصبح قطاعا قائدا للتنمية لبلد بحجم الجزائر والبيانات الموالية تلخص المستوى الذي وصل إليه.

الفرع 1: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد بلغ عدد المؤسسات المنشأة خلال السداسي الأول من سنة 2013 بكل صيغها القانونية 34811 تمت تصفية 2661 منها،كما تم إعادة بعث 3962 مؤسسة؛ أي بنسبة تغير 8.81 % عن سنة 2012 وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 06طبيعة تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة[10]

طبيعة المؤسسة	2012	حركية م ص م في السداسي 1 من 2013				السداسي 1 2013
		إنشاء	إعادة إنشاء	تصفية	نمو	
أشخاص معنويون	420117	20308	3962	2423	21847	441964
أشخاص ماديون	130394	64110	—	183	6228	136622
أنشطة حرفية	160764	8092	—	55	8037	168801
مجموع م ص م الخاصة	711275	34811	3962	2661	36112	747387

الفرع 2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسب الصيغة القانونية بإجراء نظرة على الجدول الإحصائي الخاص بالسداسي الأول لسنة 2013 نجد أن العدد الإجمالي للمؤسسات ص م قد ارتفع إلى 747934 تمثل منها 99.93 % مؤسسات خاصة؛ أي 747387 مؤسسة ومن القطاع العمومي 547 مؤسسة فقط وهذا مايعزز الدعم المقدم للقطاع الخاص والذي يغلب عليه مؤسسات ذات الشخصية المعنوية بحوالي 60 % منه وتليها المؤسسات الحرفية بـ: 22.57% ثم المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية بـ: 18.27% وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم:07 العدد الاجمالي من م ص م في نهاية السداسي 1 لسنة 2013 :[11]

نوع المؤسسة	عدد م ص م	النسبة%
م ص م الخاصة		
الأشخاص المعنويون	441964	59.09
الأشخاص الطبيعيون	136622	18.27
النشاطات الحرفية	168801	22.57
المجموع الجزئي 1	747387	99.93
م ص م العمومية		
الأشخاص المعنويون	547	0.07
المجموع الجزئي 2	547	0.07
المجموع الكلي	747934	100

المطلب 2: بعض النتائج المحققة في قطاع م ص م

سنحاول إظهار بعض النتائج من خلال الفقرات الموالية:

الفرع 1: تطور مناصب العمل في م ص م:

المجموع الكلي لمناصب العمل في م ص م في نهاية جوان 2013 بلغ 1915425 مما فيهم فقط 46132 لـ: م ص م ذات الطابع العمومي؛ أي بتطور كلي 7.83 % عن ماسجل في سنة 2012 لنفس الفترة وفي العمومية منها سجلت نتيجة ضعيفة جدا بتراجع قدره: 4.72 % والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم:08 تطور مناصب العمل المصرح بها في م ص م[12]

نوع م ص م	السداسي 1 من 2012		السداسي 1 من 2013		نسبة التطور%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
الأجراء	1041221	%58.61	1121976	58.57	7.76
أرباب العمل	686825	38.66	747387	39.02	8.82
المجموع الجزئي	1728046	97.27	18693.63	97.59	8.18
م ص م العمومية	48415	2.73	46132	2.41	4.72-
المجموع الكلي	1776461	%100	1915495	%100	7.83

الفرع 2: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

منذ التركيز على قطاع المؤسسات ص م كأحد دعائم النمو والتنمية أصبح لهذا القطاع دورا لابأس به في الناتج الداخلي الخام . وذلك بإسهاماته المتواصلة في تحقيق التنمية والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم:09 مساهمة قطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة في PIB 1989 = 100 [13]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر العام%	1.9	0.4	– 2.5	– 0.4	1.6	2.1
خارج المحروقات%	4.3	3.5	– 2.7	2.4	5.4	6.2
مؤشر م ص م%	1.9	1.5	– 5.4	– 1.2	– 0.1	1.8

وفي الأخير يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

الخاتمة والتوصيات:

يظهر مما سبق أن قطاع م ص م له دورا هاما في الاقتصاد والعديد من الدول تعتمد عليه في تحقيق جزء هام من الطلب الداخلي؛ بل هناك من شجعته على اقتحام الأسواق الدولية مما سمح لها بتحصيل مبالغ معتبرة من العملات الصعبة، والجزائر ومنذ مدة وهي تدفع به ليأخذ مكانته وقد خصصت لذلك مبالغ معتبرة للدعم وتوفير شروط انطلاقته، كما منحته عدة امتيازات مالية وجبائية وعقارية وغيرها، غير أن نتائجه تبقى محل نظر لعدة أسباب أهمها:

- كثرة وتشابك الهيئات والجهات المساندة مما نفر الكثير من أصحاب هذه المشاريع،
- البيروطراطية وتعقد الوثائق والملفات وعدم وجود تنسيق فعال بين الهيئات والجهات المكلفة مع هذا القطاع،
- التراخي من كثير من الجهات في تطبيق الدعم والتحفيزات المقدمة،
- عدم تهيئة المناخ الاستثماري بالشكل الذي يتلائم وهذا القطاع،
- عدم وجود تشابك قطاعي ونظام للمعلومات يسمح بمعرفة نشاط ومكان تواجد هذه المؤسسات؛ خصوصا المصغرة منها،
- مشكل التمويل والتمويل الربوي في المقام الأول.

وبناء على ماتقدم نقترح بعض التوصيات:

- زيادة العناية بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد عدالة في الاهتمام بقطاعيه العام والخاص.
- اختيار الأنشطة ذات القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية والتي تمكنها من الاستمرارية لامن الإفلاس.
- القضاء على مشكل التمويل باهتمام البنوك بهذا القطاع وتطويره وتكييف النظام المصرفي لما يخدم هذا القطاع.
- الاهتمام بالمستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار بتقديم بعض الامتيازات التمويلية والضريبية والإدارية.
- القضاء على بعض الظواهر التي تحد من الاستثمار وفي هذا القطاع؛ مثل: الرشوة، المحسوبية، البيروقراطية ...،

- التوجه الى تسيير المؤسسة الصناعية بكفاءة أحسن وفعالية أكثر،
- فرض انضباط وجدية في استغلال المؤسسة الصناعية باللامركزية والمراقبة التي تفرضها عوامل السوق والمصلحة العامة وذلك لحماية الصناعات الوطنية،
- ترشيد الخوصصة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحماية المنتج الوطني،
- تطبيق قواعد التسيير العلمي والإدارة الحديثة للتسيير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[14]
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات على شبكة الأنترنيت وتحيينها كلما دعت الحاجة

المراجع والإحالات:

[1] أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنمائية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ط1، 1994، ص24.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، مصر، دار النهضة العربية، 1993، ص45.

[3] من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد: 5، 6، 7 من القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد: 77 المؤرخة في: 2001/12/15، ص6.

[4] نادية قويقع، إنشاء وتطوير م ص م في الدول النامية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة،2007، ص 44.

[5] بن عنتر عبد الرحمن، واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، الجزائر، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية أكتوبر، 2001.

[6] تقارير بنك الجزائر للسنوات 2011، 2013، 2015،الملحق الإحصائي رقم: 9.

[7] المرجع السابق نفسه.

[8] المرجع السابق، الملحق:8.

[9] المرجع السابق، الملحق 14.

[10]R.A.D.P, Ministère de l'industrie de le petite et Moyenne Entreprise Et de la promotion de l'investissement, D.G.V.S.E.E.S, Bulletin d'information statistique de la PME, N:23, NOV2013, p10.

[11] R.A.D.P, Ministère de l'industrie de le petite et Moyenne Entreprise Et de la promotion de l'investissement, D.G.V.S.E.E.S, Bulletin d'information statistique de la PME, op-cit, p10.

[12] R.A.D.P, Ministère de l'industrie de le petite et Moyenne Entreprise Et de la promotion de l'investissement, D.G.V.S.E.E.S, Bulletin d'information statistique de la PME, op-cit, p13.

[13] من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2011 و2013، الملحق 04.
- السطر الأخير متاح على موقع الوزارة.

[14] الداوي الشيخ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسة العامة، سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، سنة 2009، ص281.